## العسكري: تأمين الانتخابات سيمهد إلى انسحاب مبكر للقوات الأميركية

# مرشحون يعلنون عن تكتلات وائتلافات لتحقيق «توازن قوى» داخل الحكومة

تصدرت نتائج انتخابات مجالس المحافظات تصريحات الساسة محليا ودوليا والتي عكست ابعاد هذه التجربة الديمقراطية وممارستها عمليا معززة بذلك وجهة النظر الاممية الدافعة بامكانية الحكومة العراقية على امساك زمام المبادرة لتسلم المسؤوليات السيادية تمهيدا لتنفيذ بنود الاتفاقية الامنية ومن ثم الشروع بسحب القوات الامريكية من البلاد.

**براون: إصرار الناخبين على المشاركة في الانتخابات دليل واضح على تصميم العراقيين على التشبث بالديموقراطية.**

**شتاينماير : انتخابات مجالس المحافظات تمثل خطوة الى الامام في تحقيق الاستقراروالمصالحة واضفاء الشرعية على المؤسسات الحكومية.**

**الدباغ : الانتخابات المحلية ستشكل بداية لولادة قوى سياسية جديدة مؤثرة على المشهد السياسي العراقي للمرحلة القادمة.**

**الحيدري: انتخابات مجالس المحافظات نزيهة والمفوضية «سعيدة جدا بالإقبال» عليها.**

**بغداد / المدى**

وفي غضون ذلك، اعلن ممثلون عن الاحزاب والكتل المشاركة في العملية الانتخابية ان الايام القليلة المقبلة ستكشف عن تحالفات واصطفافات سياسية تهدف الى سحب البساط من تحت اقدام القوائم الانتخابية الكبيرة التي حازت على نسب مرتفعة من الاصوات او احداث توازن قوى داخل اروقة الحكومة.

وأشاد غوردون براون رئيس وزراء بريطانيا بإصرار الناخبين العراقيين على المشاركة في الانتخابات، مشيرا الى ان تعزيز نزاهة الانتخابات دليل واضح على تصميم العراقيين على التشبث بالديموقراطية. فيما وصف وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير انتخابات مجالس المحافظات في العراق بأنها تمثل خطوة الى الامام في تحقيق الاستقرار.

وقال شتاينماير ان الانتخابات المحلية تشكل خطوة اضافية باتجاه المصالحة العراقية، والاستقرار السياسي، واضفاء الشرعية على المؤسسات الديموقراطية.

من جهة اخرى رحبت فرنسا بسير الانتخابات لمجالس المحافظات في العراق معتبرة اياها محطة مهمة في ارساء النظام الديمقراطي والمصالحة الوطنية في العراق. مشيرة الى ان فرنسا حكومة وشعبا مسرورة بتوجه العراقيين للانتخابات واختيار الافضل وان العراقيين اثبتوا انهم شعب حر ويستطيعون ان يختاروا من يمثلهم.

وشهدت ١٤ محافظة عراقية من مجموع ١٨ محافظة السبت انتخابات محلية سيكون من نتائجها تشكيل مجالس وحكومات محلية ذات صلاحيات واسعة.

وكانت مكاتب الاقتراع في العراق قد فتحت أبوابها في ٦٥٠٠ مركز انتخابي أمام نحو ١٥ مليون ناخب لاختيار ممثليهم في مجالس المحافظات من نينوى شمالا حتى البصرة جنوبا.

فيما اكد الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ ان الانتخابات المحلية ستشكل بداية لولادة قوى سياسية عراقية جديدة لا تتبنى الخطاب الديني وسيكون لها تأثير كبير على المشهد السياسي العراقي للمرحلة القادمة.

واضاف «انا أتصور ان هناك قوى عراقية جديدة برزت في هذه الانتخابات، وهو ما يدعو الى الاعتقاد بأننا على أعتاب إعادة تشكيل للهيكلية السياسية في المحافظات والتي بالتأكيد ستكون خطوة على طريق الانتخابات الوطنية القادمة.»

وستشهد البلاد نهاية العام الجاري انتخابات برلمانية سينتج عنها تشكيل مجلس نيابي عراقي جديد وبالتالي تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جديد. ووفقا للدستور العراقي ينتخب رئيس للبلاد ورئيس حكومة بعد انتخاب وتشكيل مجلس النواب الذي ينتخب بدوره رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيسا لمجلس النواب.

واشار الدباغ الى ان انتخابات مجالس المحافظات أظهرت ان «الناخب العراقي بدأ يتناغم مع الطروحات الوطنية والمدنية بعيدا عن الطروحات الطائفية والقومية والتي تأخذ أحيانا تعبيرات دينية.» مضيفا لهذا أتصور ان تشهد هذه الانتخابات تقدم قائمة رئيس الوزراء ائتلاف دولة القانون لانها اتخذت خطابا وطنيا يدعو الى وحدة العراق ودولة قوية من بين المفاهيم الاساسية التي يطلبها المواطن العراقي ويتحدث عنها، يقابله خطاب يكاد يكون دينيا الذي قل تأثيره لدى الناخب وأنا أعتقد ان هذه هي نقطة التعافي ومجال جديد للمواطن العراقي.

وكانت مفوضية الانتخابات قد أعلنت الاحد ان ما يقرب من سبعة ملايين ونصف المليون ناخب عراقي شاركوا في الانتخابات من مجموع نحو ١٥ مليون.

وقال الدباغ «نسبة المشاركة لم تكن خيبة أمل بل كانت متوقعة لان الوضع العراقي في طريقه للاستقرار ويصل تدريجيا الى مرحلة الاستقرار وبالتالي من الطبيعي ان تكون نسب الاقتراع كما رأيناها في الانتخابات.»

وتوقع الدباغ ان تشهد الانتخابات بداية الانحسار للقوى التي تعتمد الخطاب الديني وبداية للاحزاب التي تنتهج خطابا وطنيا وقال «انا اتوقع ان المواطن العراقي يحتاج الى الخطابين لكن الاستغراق في الخطاب الديني ونسيان الثوابت الاساسية الاخرى من خدمات ومفاهيم وطنية مثل وحدة العراق ومفاهيم تتحدث عنها التيارات الاخرى ما زالت مطلوبة لدى الناخب العراقي.» مبينا ان «الخطاب الديني الذي يأتي بمعزل عن الخطاب الوطني أتصور انه لن يأتي بنتيجة.»

من جهته، أكد النائب سامي العسكري أن نجاح قوات الأمن العراقية في توفير الأمن خلال العملية الانتخابية سيؤدي إلى تعجيل خروج القوات الأميركية من العراق.

وأضاف العسكري بحسب «راديو سوا» أعتقد أن تجربة الانتخابات برهنت على ان الاستقرار الأمني في البلد ليس هشا وإنما ثابت لأنه يستند إلى أسس ثابتة بمقدمتها المصالحة الوطنية وبناء القوات المسلحة الذي اكتمل إلى حد كبير. أنا أعتقد أن هذا الأمر سيمهد الأرضية أمام القوات الأجنبية للانسحاب المبكر من العراق».

وأشار العسكري إلى حصول القوائم الرئيسية على نسبة اعلى من الأصوات خلال الانتخابات وصفها بالجيدة مقارنة بالانتخابات السابقة، وقال: «إلى الآن الصورة غير مكتملة، لأن فرز الأصوات لم يكتمل بعد، ولكن ما تسرب من معلومات من بعض المراكز أن بعض القوائم أخذت حصة الأسد من أصوات الناخبين، مؤكدا ان هذه القوائم حصلت على نسبة أصوات جيدة. وفقا لتقديرات اولية.

ويبدو أن العديد من الأحزاب العلمانية «حققت المكاسب الكبيرة» في الانتخابات المحلية التي جرت في العراق على حساب الأحزاب الدينية التي «ما زالت قوية»، حسب ما اوردت صحيفة نيويورك تايمز New York Times في تقرير لها الاثنين.

وإذا أثبتت النتائج الأولية ذلك، كما تقول الصحيفة، فان موقف رئاسة الوزراء قد يتعزز في التعامل مع البرلمان قبيل عقد الانتخابات الوطنية المزمع عقدها العام الحالي. فقد حصل حزب الدعوة، على دعم قوي في البصرة وبغداد، وهما اكبر محافظتين واكثرهما أهمية سياسية، طبقا لما تنقل الصحيفة عن أطراف سياسية ومسؤولين في الانتخابات تحدثوا لها شريطة عدم الكشف عن هوياتهم لعدم تخويلهم بمناقشة الحصيلة الأولية للاقتراع.

واشر التقرير أن «النجاح النسبي لأحزاب علمانية قد يكون علامة على أن عدداً كبيراً من العراقيين مخدوعين بالأحزاب الدينية التي كانت في السلطة لكنها لم تفعل شيئا لتقديم الخدمات المطلوبة». لافتا الى ان الأميركيين كانوا قد دفعوا باتجاه عقد الانتخابات المحلية بوصفها سبيلا لإعادة توزيع السلطة بنحو أكثر توازنا في جميع أنحاء البلاد بعد أن قاطع العديد من العراقيين انتخابات العام ٢٠٠٥.

ومن غير الواضح، بالنسبة للصحيفة، ما إذا كانت نسبة المشاركة التي جاءت أدنى مما كان متوقعا، فقد شارك ٥١٪ من الناخبين المسجلين، من شأنها أن تثبط الآمال في أن كل الجماعات الطائفية والإثنية العراقية ستكون ممثلة بنحو أكثر دقة.

فرج الحيدري، رئيس الهيئة المستقلة العليا للانتخابات، وصف الانتخابات بالنزيهة وقال ان لا دليل على وجود خرق كبير. وقال إن الهيئة كانت «سعيدة جدا بالإقبال» على الانتخابات، مضيفا أن «من النادر جدا في مناطق أخرى من العالم أن تجد نسبة عالية من التصويت في انتخابات محلية».

وقال التقرير إن «المشاركة المتدنية التي تمثلت بنسبة ٤٠٪ في محافظة الأنبار كانت أمرا مفاجئا، لا سيما أن المنطقة، الآن هادئة نسبيا وكان الكثير من الناس متحمسين للتصويت بعد أن تقاعسوا عنه في انتخابات العام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من انخفاض أعداد المصوتين في الأنبار ، إلا أن مفوضية الانتخابات قالت أن المشاركة في عموم البلاد كانت أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠٠٥».

وتعتقد الصحيفة أن نسبة المشاركة تظهر أنها تعكس اللبس الحاصل في إجراءات التصويت فضلا عن لا مبالاة الناخبين. إذ كانت هناك شكاوى في عموم مناطق البلاد صدرت عن عراقيين حاولوا الإدلاء بأصواتهم لكنهم لم يتمكنوا. وغالبية هؤلاء، كما توضح الصحيفة، منعوا من التصويت إما بسبب حظر التجوال الصارم الذي حال دون وصولهم إلى مراكز التصويت أو لان أسماءهم لم تكن موجودة في مركز الاقتراع عندما وصلوا إليها.

وتتابع الصحيفة تعليقها مضيفة أن الجزء الاكبر من معوقات الاقتراع كان سببه العدد الكبير من المهجرين داخليا الذين لم يعودوا يعيشون في المحافظة التي سُجّلوا فيها. إذ هناك حوالي مليون عراقي مهجر نتيجة احداث العنف على مدى السنوات الخمس الماضية، وبينما عاد بعضهم إلا أن الغالبية ما زالت تعيش خارج محافظاتهم الأصلية.

ويذكر التقرير أن غالبية الأحزاب قالت أنها لا تخطط للاعتراض على النتائج، على الأقل في الوقت الحاضر، على الرغم من أن قلة، ومن بينهم جبهة الحوار الوطني، قالوا أنهم لا يستبعدون ذلك.

وفي حين أن النتائج الرسمية لعدد المقاعد التي سيحصل عليها كل حزب ستتطلب أياما قبل الإعلان عنها، إلا أن اللقاءات التي جرت مع مسؤولين في الانتخابات في عدد من المحافظات ومع مراقبين مستقلين وممثلين عن أحزاب سياسية أشارت إلى أن القوائم الكبيرة حازت على دعم انتخابي كبير في غالبية المحافظات. لكن التقرير لفت إلى أن ذلك يعني أن الاحزاب الكبيرة تلقت أصواتا أكثر من الأحزاب الأخرى إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة حصولها على الأغلبية.

وعلى الصعيد ذاته،قال ميثم حسين، رئيس منظمة غير حكومية تراقب الانتخابات في البصرة، للصحيفة إن نصر الاحزاب الرئيسية في هذه المحافظات كان متوقعا.

كما أن أحزابا أخرى، حسب الصحيفة، أظهرت أداء قويا في عدد من المحافظات، من بينها القائمة الوطنية العراقية التي يتزعمها إياد علاوي؛ والحزب الإسلامي العراقي بزعامة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي؛ والأحزاب المستقلة.

وبهذا الصدد قال النائب قاسم داود، ان «هذه الحقيقة تعكس أن المجتمع العراقي يتطلع إلى بدائل .وهم لا يعتقدون بالضرورة بان الإسلاميين ينبغي أن يقودوا البلد.» وأضاف داود أن «الجمهور مهتم بالخدمات، وهذه الانتخابات بينت لهم بان بمقدورهم تغيير أي شيء بالوسائل الديمقراطية إن لم يكونوا مقتنعين بأحد».عضو تيار الإصلاح الوطني، معاذ العبيدي، عبر للصحيفة عن وجهة نظر مماثلة عندما قال «على الأقل سنحصل على مقاعد وسنتحالف مع كتل أخرى».

واشار التقريرإلى أن بعض مرشحي القوائم الانتخابية انتقدوا مفوضية الانتخابات على إخفاقها في تبسيط نظام التسجيل. لكن المفوضية، كما تذكر الصحيفة، تدافع عن إجراءاتها وتقول أنها كانت تفاضل بين نظام متاح تماما وبين النزاهة، بحسب ما ذكر عضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إياد هلال الكناني للصحيفة.وقال الكناني إن المفوضية اتاحت مدة ٤٥ يوما لتغيير تسجيلهم. كما بذلت الجهود لتوجيه الناس إلى مركز الاقتراع الصحيح من خلال تعليق علامات دالة بالقرب من وكلاء المواد الغذائية توضح مواقع مراكز التصويت. ويضيف التقرير أن عددا كبيراً من المواطنين كانوا محبطين من الأداء الحكومي على مدى السنوات الأربع الماضية، لذلك قرروا عدم الذهاب إلى التصويت».وتشير الصحيفة إلى أن منطقة الفلوجة، في محافظة الأنبار، كانت إحدى أدنى المناطق مشاركة في الانتخابات، حيث قدرت نسبة المشاركة ٢٥٪ فقط من الناخبين.

وأضافت أن محافظة الأنبار عموما شهدت «انخفاضا حادا بنسبة المشاركة، وبان الكيانات العشائرية الجديدة التي كان يعتقد أنها ستشارك بقوة تشعر بالغضب الشديد من منافسها الأكبر، الحزب الإسلامي العراقي، الذي يظهر انه فاز مرة أخرى بأكبر عدد من المقاعد».

وكان فرج الحيدري رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قال أمس الأحد (٢/١) ان نسبة المشاركة بالاقتراع في البصرة بلغت ٤٨٪ ، ميسان ٤٦٪ ، ذي قار ٥٠٪ ، المثنى ٦١٪ ، القادسية ٥٨٪، النجف ٥٥٪ ، الانبار ٤٠٪ ، صلاح الدين ٦٥٪ ، واسط ٥٤٪ ، كربلاء ٦٠٪ ، بابل ٥٦٪ ، ديالى ٥٧٪ ، نينوى ٦٠٪ ، أما بغداد لم تكتمل النسبة لغاية الان لكن التقديرات تشير الى نسبة ٤٠٪.

وفي ذات السياق، كشف رئيس القائمة العراقية في النجف، الاحد، عن وجود اتفاق بين القائمة وتيار الاحرار التابع للصدريين وتيار الاصلاح والمؤتمر الوطني وخيمة المستقلين، لتشكيل كتلة اغلبية بقيادة الصدريين في مجلس المحافظة، في حال فازت هذه الكتل بمقاعد في الانتخابات.

وقال عبد العال العيساوي بحسب (أصوات العراق) أن «القائمة العراقية اتفقت مع التيار الصدري على تشكيل كتلة داخل مجلس محافظة النجف القادم، بالاشتراك مع تيار الاصلاح الوطني والمؤتمر الوطني وخيمة المستقلين، على ان يقود التيار الصدري هذه الكتلة لقيادة العملية السياسية في المحافظة».

واضاف العيساوي ان «الاستحقاق الانتخابي سيكون محترما من قبل الجميع، فأي كتلة تأخذ مقاعد اكثر فمن حقها تولي مسؤولية المحافظة»، مبينا ان «المرحلة القادمة هي مرحلة جماعية لكل هذه الكيانات بعيدا عن التهميش و الاقصاء الذي مورس من قبل الكيانات الاخرى خلال فترة السنوات الاربع الماضية».

وجرت انتخابات مجالس المحافظات في النجف التي بلغت نسبة المشاركة فيها من قبل النجفيين نحو ٥٠٪ من مجموع الناخبين المسجلين لديها، فيما أشارت تقارير المراقبين إلى أن التنافس الأقوى كان بين قوائم ائتلاف دولة القانون، وشهيد المحراب التي يقودها السيد عبد العزيز الحكيم، وتيار الأحرار المستقل التابع للتيار الصدري، فيما كانت حظوظ القوائم الأخرى قليلة، إضافة إلى تفرق الكثير من الأصوات.

واضاف العيساوي ان «الاخوة في التيار الصدري، طلبوا من الدكتور اياد علاوي ان يكون الاتفاق مع القائمة العراقية في عموم محافظات القطر».

من جانب اخر، كشف مدير مفوضية ذي قار علاء عبد عودة ، الاثنين، إن المفوضية تسلمت ٣٥ شكوى عن خروقات حدثت يوم الاقتراع تقدمت بها كيانات ومرشحون لأسباب مختلفة". مشيرا إلى أنه تم " البت في معظمها"

وقال عبد عودة «تسلمنا ٣٥ شكوى تتعلق بخروقات حدثت يوم التصويت تقدم بها أفراد و كيانات لأسباب مختلفة وتم البت في معظمها قبل أن تحول إلى المركز الوطني للانتخابات في بغداد». مضيفا أن «معظم الشكاوى كانت من النوع البسيط وتتعلق بعدم وجود بعض الأسماء في سجل الناخبين».

كما قال مدير شبكة تموز لمراقبة الانتخابات رزاق عبيد ظاهر، امس، إن مخالفات انتخابية من نوع جديد شهدته محافظة ذي قار تمثلت باطلاق احكام عن عدد المصوتين للكيان المرشح في مناطق معينة وبأرقام محددة دون تقديم دليل على دقة مصدر الأعداد.وقال ظاهر إن «الاعداد الغير دقيقة للاصوات التي يصرح بعض الكيانات بحصولهم عليها هي ضمن الدعاية الانتخابية غير الجائزة قانونا ويجب تقديم دليل مادي عن مصدرها ومدى صحتها».وعزا ظاهر ها التصرف الى سببين «اولهما محاولة بعض الخاسرين تجاوز اخفاقاتهم باللجوء للكذب وثانيهما وهو الاخطر محاولة فرض ارقام كبيرة وغير حقيقية على مفوضية الانتخابات وبعد الاعلان عن النتائج سيتم الرجوع لهذه الارقام الوهمية لمحاججتها وخلق بلبلة عن حدوث تزوير».

واستدرك مدير شبكة تموز قائلا إن «الصورة التي ظهرت بها الانتخابات ممتازة وتستحق الاشادة».